



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا
لجنة الخبراء الحكومية الدولية لكبار
المسؤولين والخبراء
الاجتماع الثاني والعشرون
روبرتسفيلد، ليبيريا، ٨-١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

تقرير اللجنة الحكومية
الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا
عن أعمال اجتماعها الثاني والعشرين



أولاً - مقدمة

١- عُقد الاجتماع الثاني والعشرون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩، في روبرتسفيلد، ليبيريا، بمساهمة فنية ودعم لوجستي ومالي من الحكومة الليبرية. وتناول الاجتماع موضوع "تسخير الديناميات الديمغرافية للتنمية المستدامة في غرب أفريقيا: التحديات وتدابير السياسات العامة".

٢- وجرى استعراض وثيقتين نظاميتين من وثائق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، هما التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ والتوقعات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، والتقرير المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأتاح اجتماع اللجنة الثاني والعشرون الفرصة أيضا للمشاركين لمناقشة الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة دون الإقليمية ومبادرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الرامية إلى دعم جهود مختلف البلدان لتعزيز التنمية والتكامل الإقليميين. وكان الاجتماع أيضا بمثابة منتدى لمناقشة موجز ليبيريا القطري الذي أُعد في إطار سلسلة "التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع"، والتدابير التي ينبغي اتخاذها للاستفادة من التوجهات الديمغرافية بغية تعزيز التنمية وتوطيد قدرة بلدان غرب أفريقيا على تسخير العائد الديمغرافي. وأخيراً، قدم الاجتماع عدداً من التوصيات ذات الصلة بتنمية بلدان غرب أفريقيا.

ثانياً - الحضور

٣- حضر الاجتماع ممثلو الدول الـ ١٥ الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإكواس): بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا. كما كانت الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة فيه: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي النقدي والآثار في غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، ومصرف التنمية الأفريقي، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ووحدة التنفيذ التابعة للرئيس الكيني، والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيريا.

ثالثاً - حفل الافتتاح

٤- بدأ حفل الافتتاح بأربع كلمات ألقاها السيد بكارى دوسو، المدير بالإنابة للمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والسيد بالامين بياي، الممثل المقيم بالإنابة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيريا، والسيد روك كوماهوي من بنن بصفته الرئيس المنتهية ولايته لمكتب الاجتماع الحادي والعشرين للجنة الحكومية الدولية، والسيد صمويل توييه، وزير المالية والتخطيط الإنمائي في جمهورية ليبيريا، الذي ألقى كلمة الافتتاح الرسمية.

٥- وعرض السيد دوسو المسوغات الرئيسية لاختيار موضوع الاجتماع. وقال إن المنطقة دون الإقليمية التي بلغ عدد سكانها ٣٧٧ مليون نسمة في عام ٢٠١٨، وهو ما يعادل ٣٠ في المائة من سكان أفريقيا ككل، تنمو بمعدل سنوي قدره ٢,٧ في المائة، مضيفاً أن هذا الرقم سيتضاعف كل ٢٥ سنة. وأشار إلى أن ما يزيد قليلاً عن ٢٠٠

مليون شخص، أو ٥٣,٥ في المائة من السكان، يعيشون تحت خط الفقر الوطني، ما يدل على حجم التحديات التي تواجه المنطقة دون الإقليمية. وأضاف أن الدول في المنطقة دون الإقليمية في حاجة، نتيجة لذلك، إلى إصلاح أطرها الاقتصادية الكلية والمالية، والاستثمار في رأس المال البشري، ومعالجة العجز في الهياكل الأساسية، وتحسين مناخ الأعمال من أجل قلب الاتجاهات بصورة إيجابية ومستدامة. وقال السيد دوسو إن النجاح يكمن في قدرة القادة الوطنيين على قيامهم في أقرب وقت ممكن بإطلاق وتقييم وتنفيذ مختلف البرامج التي تعهدوا بها في سبيل تحويل بلدانهم والقارة ككل.

٦- وأشار السيد بياي إلى التحديات الجسام التي تواجه المنطقة دون الإقليمية. غير أنه شدد على أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مستعدة لمساعدة كل البلدان التي تعمل فيها حتى تتمكن من تسخير العائد الديمغرافي. وقال إنه لكي يتحقق ذلك، من الأهمية بمكان الحفاظ على الزخم نحو التكامل الإقليمي على المدى القصير والمتوسط والطويل حتى تغدو فئة الشباب قوة حقيقية للتنمية والسلام والأمن.

٧- وأشار السيد كوماهوي إلى أن المشاركين في هذا الاجتماع يرحبون بالدينامية التي يشهدها المكتب دون الإقليمي ويشكرون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مختلف أشكال الدعم الذي تقدمه. وأضاف أنهم يقرّون في الوقت نفسه بأن تحويل المكتب إلى مركز للديناميات الديمغرافية من أجل التنمية، الذي تقرر كجزء من الإصلاح الجاري للجنة، سيكون له تأثير على تنظيمه وأسلوب عمله. ورحب المتحدث بالقرار المحمود لاعتماد موضوع "تسخير الديناميات الديمغرافية للتنمية المستدامة في غرب أفريقيا: التحديات وتدابير السياسات العامة". وأشار إلى أن اللجنة نشرت العديد من التقارير، وعقدت اجتماعات، وقدمت العديد من الخدمات الاستشارية خلال ولاية المكتب السابق، وشجعها على مواصلة جهودها لمساعدة المؤسسات دون الإقليمية والدول الأعضاء. وأشار إلى أنه بالنظر إلى النتائج التي توصل إليها التقرير المتعلق بأنشطة المكتب دون الإقليمي، يبدو أن جميع الأنشطة التي أقيمت منذ اجتماع اللجنة في عام ٢٠١٨ مكّنته من اكتساب تأثير ومصداقية لدى عملائه وشركائه الرئيسيين.

٨- وأثنى السيد تويه على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما تقدمه من دعم مستمر لليبريا والمنطقة دون الإقليمية، لا سيما الدعم الذي تقدمه لتيسير تحقيق خطة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وأعرب عن أمله في أن يقدم المشاركون في هذا الاجتماع الهام توصيات قوية في مجالات التعليم والزراعة والمالية، وهي التوصيات التي يرى أنه ينبغي تقديمها للبرلمانات أيضا حتى تساعد في صياغة السياسات الوطنية. وقال إنه ينبغي ألا تحال هذه التوصيات إلى المؤتمر السنوي لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين فقط، بل أيضا إلى المشرعين وغيرهم من أصحاب المصلحة لتحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير.

٩- وقد أعقبت حفل الافتتاح وصلةً فنية أدها فرقة ثقافية من ليبريا، بحضور السيد كوفي كونادو أبراكو، مفوض سياسات الاقتصاد الكلي والبحوث الاقتصادية في الإكواس، والسيدة فاطمة سيغا جاني، مفوضة الشؤون الاجتماعية والشؤون الجنسانية فيها.

رابع- انتخاب أعضاء المكتب:

١٠- انتخب المشاركون أعضاء المكتب على النحو التالي:

الرئيس: ليبريا

نائب الرئيس: نيجيريا

المقرر: بنن

خامسا- إقرار جدول الأعمال

١١- أقر ممثلو الدول الأعضاء جدول الأعمال على النحو الذي قدمته الأمانة، دون إجراء أي تغييرات.

سادسا- العروض والمناقشات

(أ) تقرير عن الموجز دون الإقليمي لغرب أفريقيا

١٢- أشارت ممثلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عرضها إلى أن النمو في غرب أفريقيا تسارع من ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٨، وذلك بفضل التوسع في إنتاج النفط في نيجيريا وغانا، والدينامية التي شهدتها قطاع الخدمات، والطلب المحلي والاستثمارات في الهياكل الأساسية. ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه في عام ٢٠١٩، مع توقع نمو بنسبة ٤,٣ في المائة. وذكرت أن أداء المنطقة دون الإقليمية من المرجح أن يكون ضعيفا في المجال الاجتماعي، وسيظل عرضة لأشكال مختلفة من المخاطر الناجمة عن الظروف الدولية، والاضطرابات المدنية والأمنية الداخلية، والتغيرات المناخية، وتحديات الديناميات الديمغرافية التي يمكن أن تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الأجلين القصير والمتوسط. وقالت إنه لا بد من إيجاد الحلول المناسبة لهذه العراقيل، وأنه لهذه الغاية، ينبغي اتخاذ إجراءات لتحسين التحكم في الديناميات الديمغرافية بصورة فعالة أكثر من أجل جني ثمار العائد الديمغرافي. وأضافت أن أصحاب المصلحة في حاجة إلى تعبئة مزيد من الموارد الداخلية، وتعزيز قدرة الاقتصادات على التكيف من خلال سياسات التنويع والتحول وتحسين بيئة الأعمال.

١٣- وركزت المناقشات أساسا على أهمية تحديث القطاع الزراعي، وتعزيز تطوير الهياكل الأساسية، وتشجيع نمو القطاع الخاص، والحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين، والاستثمار في رأس المال البشري، وإيجاد المزيد من فرص العمل اللائق، وتعزيز المبادلات التجارية فيما بين بلدان الإيكواس وتسريع عملية إطلاق العملة الواحدة. ودعا الممثلون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تعميق تحليلها للحالة الأمنية وأثرها على الأداء الاجتماعي الاقتصادي للبلدان وتحديث بعض بيانات الاقتصاد الكلي عن البلدان، مع التركيز قدر الإمكان على المصادر الوطنية.

(ب) التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في غرب أفريقيا في

الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ والتوقعات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠

١٤- قدمت الأمانة التقرير المتعلق بأنشطة المكتب دون الإقليمي للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى أيار/مايو ٢٠١٩. وعلى منوال التقرير السابق، انصب التركيز على التغييرات التي شرع أو يحتمل أن يُشرع فيها وتأثيرها المتوقع على النتائج. واستنادا إلى التقرير، يتضح أن ما أنجز من أنشطة سمح، إجمالا، للمكتب بزيادة تأثيره على السياسات،

وكسب مصداقيةٍ ونيل ثقة أصحاب المصلحة، وتعزيز آلياته في المساءلة، وتعميق ثقافته في مجال التعلم، وتوطيد فعاليته التشغيلية. وشدد التقرير على أن ضعف النظم الإحصائية الوطنية والتهديد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمؤسسي والأمني في سياق المنطقة دون الإقليمية يعرقلان أداء أنشطة المكتب. وأشار إلى أنه من المرجح أن يواجه خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ طلباً متزايداً على المساعدة نظراً لتخصصه في مجال الديناميات الديمغرافية والطرق التي تجعل الاستفادة منها أمراً ممكناً لتعزيز التنمية. وأضاف التقرير أن المكتب سيواصل جهوده لتقديم الدعم للدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية، وذلك بمساعدتها في وضع استراتيجيات وطنية للاستفادة الكاملة من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية، وتقييم ما تحقق من تقدم في التحول الهيكلي لاقتصاداتها ورصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتقييمه.

١٥- وشكر المشاركون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ما قدمته من مختلف أشكال الدعم وطلبوا منها تقديم مزيد من المعلومات عن بلدان بعينها قامت فيها بأنشطة. وركزت المناقشات بوجه خاص على شكل التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي، والتوصيات التي أعمدت في الاجتماع الحادي والعشرين للجنة الحكومية الدولية وُرُفعت إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وعلى التقدم المحرز في بعض المشاريع التي بدأت على المستوى القاري. وعلى وجه الخصوص، طَلَب المشاركون معلومات عن دليل التكامل الإقليمي الأفريقي، والتمسوا الدعم لوضع استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية وأثر تلك المنطقة على اقتصادات أفريقيا الغربية، ومشروع العملة الواحدة، والتوقعات المنتظرة من توسيع الإكواس. وأعربوا عن أسفهم لأن أداة التخطيط المتكامل والإبلاغ، التي صُممت لتيسير تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لا تزال في مرحلة الاختبار في بعض البلدان، بعد مرور أربع سنوات تقريباً على اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، وحثوا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التعجيل بإنجازها ووضعها في المتناول.

(ج) تقرير عن التقدم المحرز نحو تحقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

١٦- قدمت الأمانة مشروع تقرير عام ٢٠١٩ عن التقدم الذي أحرزته البلدان في المنطقة دون الإقليمية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخلافاً لتقرير عام ٢٠١٨، الذي ركز كثيراً على أهداف التنمية المستدامة، قِيم تقرير عام ٢٠١٩ كذلك التقدم المحرز نحو تحقق غايات خطة عام ٢٠٦٣. غير أن نطاق التقرير كان محدوداً نوعاً ما، ويعود ذلك أساساً إلى عدم توافر البيانات. ونتيجة لذلك، لم تتسن تغطية جميع مؤشرات الخطتين. وفيما يتعلق بالنتائج، اتضح أنه نتيجة للسياسات العامة التي تنفذها دول المنطقة دون الإقليمية، أحرزت غالبية البلدان تقدماً مشجعاً في مجالات صحة الأم والطفل، والحصول على مياه الشرب المأمونة، وتعزيز الطاقة المتجددة، وتكوين الثروة الذي أدى إلى توسع الطبقة الوسطى. غير أن الفجوات لا تزال تتسع من حيث الفقر وسوء التغذية، ونوعية التعليم، وعدم المساواة بين الجنسين وفي الدخل، والصرف الصحي والسكن اللائق، والحفاظ على البيئة، والتسجيل في الحالة المدنية، وتعبئة الموارد المحلية. وبالإضافة إلى ضعف الأداء في هذه المجالات، تعاني المنطقة دون الإقليمية عجزاً شاملاً لعدة قطاعات من حيث التمويل والاستقلال المالي للنظم الإحصائية الوطنية. واحتتمت الأمانة مداخلتها بإبراز عدد من التطورات الجديدة المتصلة بعملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتقييمهما ورصدهما.

١٧- وفي نهاية العرض، ناقش المشاركون درجة اتساق البيانات التي جرى تحليلها مع البيانات التي قدمتها الدول، ومدى ملائمة المؤشرات التي جرى تحليلها فيما يتعلق بالظروف الخاصة لفرادى الدول، وعدد البلدان التي تطرق لها

تحليل بعض المؤشرات، والمدى الذي عكست فيه البيانات التي تم تحليلها الحقائق على أرض الواقع، ومدى اتساق البيانات الواردة في الجداول والرسوم البيانية مع التحليلات الواردة في التقرير. وأشار المشاركون أيضاً إلى الفرق في سنوات الأساس، وهو ما جعل مقارنة البلدان أمراً صعباً. ودعوا إلى تقييم التقدم المحرز استناداً إلى الأهداف المسطرة. وأشاروا إلى أن تحليل الأداء قبل عام ٢٠١٥ لا صلة له بالموضوع ودعوا إلى إجراء تحليل معمق أكثر حسب البلد والمؤشر.

(د) التقرير المتعلق بمبادرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصعيد القاري

١٨- سلطت الأمانة الضوء على النقاط البارزة في عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصعيد القاري وفرص بناء القدرات التي يتيحها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط للدول الأعضاء. وبالإشارة إلى التقرير الذي قدمته الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المعقود في آذار/مارس ٢٠١٩ في مراكش، المغرب، سلطت الأمانة الضوء على المجالات التي قدمت فيها اللجنة مؤخرًا الدعم على الصعيد القاري. وأوضحت أن ذلك الدعم قُدم إلى الدول الأعضاء أساساً في مجالات التخطيط الإنمائي، ومواءمة الخطط الوطنية للتنمية مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، والتنوع الاقتصادي والتصنيع، والمسائل الجنسانية والعائد الديمغرافي، والإحصاءات. وزودت الأمانة المشاركين بمعلومات عن المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، بما في ذلك ولايته، وهيئات إدارته، وأنشطته النظامية، بالإضافة إلى معلومات عن عدد الأشخاص الذين تلقوا تدريباً منذ عام ٢٠١٨، والأنشطة البحثية التي نُفذت بالفعل، وقائمة الدورات التي اعتمدها اللجنة الاستشارية التقنية منذ عام ٢٠١٨، وأنشطة التدريب والبحث الجارية حالياً بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والدورات التدريبية التي يقدمها المعهد حالياً أو سيتم إطلاقها في المستقبل القريب والمبادرات والبرامج المقترحة ذات الصلة بالمنطقة دون الإقليمية.

١٩- وأحاط المشاركون علماً بأنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصعيد القاري، بما في ذلك تلك المتعلقة ببناء القدرات. ورحب عدد من البلدان بكون المعهد يقدم تدريباً حسب الطلب. وأثنت الدول الأعضاء على أهداف المعهد التي تشمل خارطة طريقه تدريب عدد كبير من موظفي الخدمة المدنية من مختلف البلدان. وقُدمت شروح أيضاً للمشاركين عن كيفية اختيار جهات التنسيق التابعة للمعهد ومعايير تقديم المنح الدراسية.

(هـ) الجلسة الخاصة عن التكامل الإقليمي

٢٠- استمع المشاركون إلى عرض قدمه مفوض سياسات الاقتصاد الكلي والبحوث الاقتصادية في الإكواس عن الجهود التي تبذلها الجماعة لتحقيق التكامل. وبدأ المفوض بتسليط الضوء على جهودها في مجال السلام والأمن والنتائج الملموسة التي حققها عدد من البلدان، ومنها ليبيا وكوت ديفوار وغينيا - بيساو وغامبيا، وإلى حدٍ أقل مالي. وقال إن الإكواس تعمل على أساس أن الحوكمة عنصر هام في الكفاح من أجل السلام والأمن والتنمية. ثم بيّن المفوض الأشواط الكبيرة التي قطعتها الجماعة في تنفيذ العملة الواحدة بحلول عام ٢٠٢٠. وتتضمن هذه الخطوات وضع نظام متعدد الأطراف للرصد لضمان تقدم الدول بطريقة منسجمة. وأشار إلى الطبيعة غير المنتظمة للنمو الاقتصادي التي أثرت سلباً على المؤشرات الإقليمية من فترة لأخرى. واختتم عرضه ببيان الخطوات التالية في خارطة

الطريق لوضع العملة الواحدة للإكواس، وأشار إلى الجهود المبذولة في العديد من المجالات الأخرى ذات الأهمية لتنمية غرب أفريقيا.

٢١- وركزت المناقشات على كيفية تنفيذ العملة الواحدة وتمويل برنامج الإكواس في مجال التنمية المجتمعية الذي يتضمن سبعة مشاريع رئيسية.

(و) المائدة المستديرة: تسخير الديناميات الديمغرافية للتنمية المستدامة في غرب أفريقيا: التحديات وتدابير السياسات العامة

٢٢- أدار المائدة المستديرة السيد أمادو ضيوف، القائم بأعمال الرئيس بالإنابة لمركز الديناميات الديمغرافية من أجل التنمية التابع للمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، واتخذ شكل حلقة نقاش ضمن الخبراء التالية أسماؤهم: السيدة فاطمة سيغا جاني، مفوضة الإكواس للشؤون الاجتماعية والشؤون الجنسانية؛ والسيد لطيف دراماني، منسق المركز الإقليمي للبحوث في اقتصاديات الأجيال ومركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي والمالية في جامعة تيس (السنغال)؛ والسيدة ليتيسيا أيباه، المديرية التنفيذية للمجلس الوطني للسكان (غانا)؛ والسيد مايناسارا أسومان، المدير العام للتخطيط في وزارة التخطيط في النيجر؛ والسيد سانجو فانيران، من وزارة الميزانية والتخطيط الوطني في نيجيريا؛ والسيدة أومي نجاي من وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي في السنغال.

٢٣- واستند أعضاء الحلقة في مناقشتهم إلى مذكرة معلومات أساسية أشارت، من بين أمور أخرى، إلى أن التنمية لا يمكن أن تكون فعالة إذا لم تقترن السياسات الاقتصادية بسياسات اجتماعية ملائمة، وأنه رغم الأداء الاقتصادي الكبير الذي حققته معظم البلدان في المنطقة دون الإقليمية في السنوات الأخيرة، لا يزال غرب أفريقيا يواجه تحديات اجتماعية كبيرة. وأضافت أن سكان المنطقة دون الإقليمية يشكل فيهم الشباب نسبة كبيرة. وبالفعل، فنسبة حوالي ٤٤ في المائة تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، ولا يزال عددهم ينمو بمعدل مرتفع قدره ٢,٧ في المائة. ومن أجل تسخير هذا العائد الديمغرافي الذي يتيح هيكلا سكان المنطقة دون الإقليمية واتجاههم، لا بد من القيام باستثمارات كبيرة لتحسين الصحة الإنجابية وضمان الحصول على تعليم جيد وأطول من حيث المدة، لا سيما للفتيات. ومن الأهمية بمكان أيضا تعزيز الفرص الاقتصادية، لا سيما للنساء والشباب، من أجل إيجاد المزيد من فرص العمل لهذه الفئات من السكان.

٢٤- وبعد ذلك، ناقش أعضاء الحلقة أكثر السياسات والتدابير ملائمة لتسخير العائد الديمغرافي وكيفية إدماج هذه السياسات والتدابير في الخطط الإنمائية الوطنية. وانصب النقاش بوجه خاص على مفاهيم الانتقال والعائد الديمغرافي، والتجارب الديمغرافية للبلدان المتقدمة وجنوب شرق آسيا، والعلاقة بين الديناميات الديمغرافية والمسائل الأمنية في المنطقة، وسياسات منع الحمل والمبادرات الجارية في غرب أفريقيا بشأن التحديات الديمغرافية، بما في ذلك سياسات العمالة، واستراتيجيات تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمشاريع الموجهة لبناء قدرات الشباب والمرأة. وعرض ممثلو النيجر ونيجيريا والسنغال وكابو فيردي خبرات بلدانهم في صياغة السياسات والتدابير لتسخير العائد الديمغرافي وإدماج تلك السياسات في الخطط الإنمائية الوطنية.

٢٥- واتضح من المناقشات أن الاستراتيجيات الرامية إلى تسخير العائد الديمغرافي يجب أن تشمل بُعداً دون إقليمي ينبغي تنفيذه بواسطة سياسات على صعيد الجماعة تعتمد مفاوضات الإكواس، من بين أمور أخرى. ويجب أن تشمل هذه الاستراتيجيات أيضاً إجراءات محددة الهدف لمكافحة الاعتداء الجنسي والاتجار بالبشر، بما في ذلك إجراءات للدفاع عن حقوق الأطفال وحمايتهم، بالإضافة إلى أنشطة رفع الوعي لإحداث تغيير في السلوك وإطلاق المبادرات لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وإيجاد فرص لتعليم الفتيات. واعتُبرت تحسين نظم التسجيل في الحالة المدنية أمراً أساسياً، لأنه لا يعزز حق السكان في تحديد الهوية المدنية فقط، بل ييسر تطوير التخطيط الإنمائي وتوجيهه أيضاً، بما في ذلك السياسات الرامية لبناء رأس المال البشري.

(ز) إطلاق موجز ليبريا للتحويل الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع

٢٦- أشارت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في العرض الذي قدمته أن الاقتصاد الليبري غير متنوع إلى حد كبير. فقد ظل معتمداً بصورة كبيرة على القطاع الأولي، الذي شكل نحو ٧٠ في المائة من إجمالي القيمة المضافة بين ٢٠١٠ و٢٠١٧. وشكل القطاع الثاني ١١,٤ في المائة من هذه القيمة المضافة بينما شكل القطاع الثالث ١٧,٩ في المائة منها في الفترة ذاتها. وظلت مساهمة مختلف القطاعات والصناعات في القيمة المضافة الإجمالية مستقرة نسبياً منذ أوائل التسعينات، ما يشير إلى أن تحوُّلاً هيكلياً بطيئاً نوعاً ما يجري في الاقتصاد. ويضاف إلى ذلك أن الاقتصاد يعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات ركاز الحديد والمطاط غير المجهزة أو ضعيفة التجهيز، التي تشكل نحو ٧٠ في المائة من صادرات البلد. ومن الناحية الاجتماعية، ورغم التقدم المحرز في تنفيذ البرامج الإنمائية، لا يزال معدل الخصوبة مرتفعاً، والتحول الديمغرافي بطيئاً، ولا يملك كثير من الناس سوى فرص محدودة للحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومن أجل التصدي لهذه الصعوبات، يتطلب الأمر بذل مزيد من الجهود لضمان التنفيذ الناجح لخطة الرخاء والتنمية لصالح الفقراء للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٧- ورحب المشاركون بقرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القاضي باستخدام بيانات من مصادر وطنية لإجراء التحليلات. وأعربوا عن أسفهم لعدم الإشارة إلى المحددات الرئيسية للخصوبة في الوثيقة المقدمة. ولدى تقييم معدل البطالة، شددوا على أهمية مراعاة سياق البلدان الأفريقية التي تهيمن فيها العمالة غير الرسمية. وفيما يتعلق بالأداء الاقتصادي والاجتماعي لليبريا، أشاروا إلى قلة الاستثمار في القطاع الزراعي وضعف الإنفاق الاجتماعي في الميزانية الوطنية. وأحاط المشاركون علماً أيضاً بالجهود التي تبذلها السلطات الليبرية في سبيل تحسين النتائج من خلال تنفيذ خطة التنمية الوطنية. وناشدوا الشركاء الخارجيين من أجل دعم جهود ليبريا للنهوض بنسيجها الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك دعم برامج تعليم الشباب وتحسين القدرة على تنفيذ خطة التنمية الوطنية.

(ح) تقرير اجتماع فريق الخبراء عن موضوع "القدرة والآليات الوطنية في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ

خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: الحالة الراهنة والتحديات والتوقعات في غرب أفريقيا"

٢٨- أحاط المندوبون علماً بتقرير الاجتماع.

سابع- التوصيات

٢٩- أقرت اللجنة الحكومية الدولية التوصيات الآتية:

التقرير المتعلق بالموجز دون الإقليمي لغرب أفريقيا

ينبغي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا القيام بما يلي:

- تكثيف المناقشات في سبيل وضع استراتيجية دون إقليمية للتنوع الاقتصادي؛
- رفع القيود المفروضة على تنفيذ التعريفات الخارجية المشتركة.

ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

- وضع استراتيجيات لتحديث الزراعة ووضع خطة تمويل طويلة الأجل للزراعة.

التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في غرب أفريقيا للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ والتوقعات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠

ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

- الحد من استخدام الورق في إنتاج ونشر وثائق العمل والوثائق الإعلامية لاجتماعات اللجنة الحكومية الدولية؛
- تحسين مواءمة التقرير مع الأولويات الاستراتيجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛
- تقديم الدعم لجهود الدول الأعضاء، بناء على طلبها، لتعزيز ما تنتجه من إحصاءات الحالة المدنية؛
- الحرص على إيلاء اهتمام أكبر للفقير والإعاقة في التحليلات والبحوث التي يجريها المكتب دون الإقليمي مستنيراً في ذلك بروح خطة عام ٢٠٣٠ وبالالتزام الذي يقضي ألا يُترك أحد خلف الركب؛
- تحسين التنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي في وضع دليل التكامل الإقليمي الأفريقي.

ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

- وضع مسألة التسجيل في الحالة المدنية ضمن الأولويات.

التقرير المتعلق بالتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

- دعم جهود البلدان لوضع أساس جديد لأرقام ناتجها المحلي الإجمالي بغية تعزيز المقارنة بين البلدان؛

- دعم الدول الأعضاء في جهودها لتتولى بنفسها زمام خطة عام ٢٠٦٣، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

- توفير السنوات المرجعية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛
- وضع أساس جديد لأرقام ناتجها المحلي الإجمالي؛
- تعزيز التواصل بين مكاتب الإحصاءات الوطنية ووزارات التخطيط والاستشراف الاقتصادي لتحقيق اتساق أكبر بين الإحصاءات وتحليل السياسات.

المائدة المستديرة: تسخير الديناميات الديمغرافية للتنمية المستدامة لغرب أفريقيا: التحديات وتدبير السياسات العامة

ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

- تيسير الجهود التي يبذلها مركز الديناميات الديمغرافية من أجل التنمية لإنتاج المعارف التي ستدعم الدول في صياغة السياسات المالية لتسخير العائد الديمغرافي.

ينبغي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا القيام بما يلي:

- إدماج الديناميات السكانية في السياسات الإنمائية لضمان استخدام ما ينتج من ثروة لمعالجة الاحتياجات الاجتماعية الناجمة عن النمو السكاني؛
- إيلاء اهتمام أكبر لالتحاق الفتيات بالمدارس في صياغة السياسات الإنمائية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

التقرير المتعلق بمبادرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصعيد القاري

ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

- العمل مع الشركاء دون الإقليميين، بما في ذلك الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والإكواس من أجل وضع برنامج للتدريب المهني متوسط المدى حسب الطلب، يتولى المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط تنسيقه، استنادا إلى تقييم الاحتياجات ذات الأولوية في مجال التدريب في المنطقة دون الإقليمية؛
- التخطيط والتيسير لتنظيم اجتماع مائدة مستديرة تضم الشركاء الإنمائيين لتيسير تعبئة ما يكفي من الموارد المالية لتنفيذ خطة إقليمية للتدريب المهني.

ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

- تسديد المتأخرات من الاشتراكات المالية لتمكين المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط من تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان في مجال التدريب، وهو أمر يجب معالجته لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛
- وضع دورات مصممة خصيصاً لتدريب عدد كبير من موظفي الخدمة المدنية على الصعيد الوطني.

إطلاق موجز ليبريا للتحويل الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع

ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

- أن تراعي في تحليلها المتعلق بالظروف الاجتماعية العوامل الرئيسية لارتفاع الخصوبة؛
- أن تراعي عند تقييم حالة سوق العمل سياق البلدان الأفريقية التي تنتشر فيها العمالة غير الرسمية على نطاق واسع.

تقرير اجتماع فريق الخبراء عن موضوع: "القدرة والآليات الوطنية في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: الحالة الراهنة والتحديات والتوقعات في غرب أفريقيا"

٣٠- أحاطت اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء علماً بتقرير اجتماع الفريق ووافقت عليه.

ثامنا- موعد انعقاد اجتماع اللجنة الثالث والعشرين ومكانه

٣١- اقترحت نيجيريا وغانا استضافة الاجتماع الثالث والعشرين للجنة المقرر عقده في ٢٠٢٠. وستقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتحديد المكان والموعده في تاريخ لاحق، بالتعاون مع سلطات البلد المضيف.

تاسعا- حفل الاحتتام

٣٢- عقب كلمة أدلى بها السيد دوسو، ألقى السيدة تانه برونسون، نائبة وزير المالية والتخطيط الإنمائي في جمهورية ليبريا، كلمة الاحتتام الرسمية.

٣٣- وأكد السيد دوسو في كلمته أن المناقشات كانت ثرية وأن المواضيع التي نوقشت خلال الأيام الثلاثة مهمة جدا للمنطقة دون الإقليمية. وأضاف أنه أصبح من الواضح أن البلدان مهتمة للغاية بالاستراتيجيات الرامية إلى تسخير العائد الديمغرافي. وناشد الدول الأعضاء إدماج الديناميات السكانية في خططها الإنمائية وميزانياتها الوطنية. وأكد للمشاركين أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستبذل قصارى جهدها، من خلال مركز الديناميات الديمغرافية من أجل للتنمية المنشأ حديثاً، على إنتاج المعارف والأدوات لمساعدة الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ سياسات عامة يمكنها التشجيع على تسخير العائد الديمغرافي. وقبل أن يختتم ملاحظاته، أعرب عن امتنانه للرئيس جورج ويا، وكذلك لحكومة ليبريا وشعبها، على كرم الضيافة، وعلى الترتيبات الممتازة للمتخذة للاجتماع النظامي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. واختتم كلمته بتوجيه الشكر لمفوضي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مشاركتهم الفعالة في الاجتماع وعلى تبادل معلومات استراتيجية عن البرامج الإنمائية للجماعة.

٣٤- أما السيدة برونسون فقد استهلّت كلمتها بتوجيه الشكر لجميع المشاركين. وقالت إن الاجتماع الذي استمر ثلاثة أيام أتاح منتدىً لنقاش مفتوح وتبادل الخبرات الثرية بشأن موضوع: ”تسخير الديناميات الديمغرافية للتنمية المستدامة في غرب أفريقيا: التحديات وتدابير السياسات العامة“، وأكدت أن ديمغرافيا المنطقة دون الإقليمية، التي تتسم بفتة الشباب الفتية جداً، تعني أن هناك إمكانيات كبيرة جداً متاحة للتحوّل الاقتصادي. وقالت إن مسؤولية الحرص على استثمار الموارد الكافية في تدريب وتنمية الشباب الذين يشكلون أكبر رصيد للبلدان تقع بالتالي على عاتق المواطنين والقادة. وأعربت عن أملها في أن يتحقق النجاح في مواجهة التحديات العديدة التي حددها موحز ليبريا للتحوّل الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع لعام ٢٠١٩، الذي يجري وضعه في صيغته النهائية، قبل صدور الطبعة المقبلة منه، بما في ذلك عن طريق توفير البيانات التي من شأنها أن تسمح بتحسين رصد التقدم المحرز على الصعيد الوطني.